إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- حالة المؤسسة الجزائرية -

أحمـــد طويل
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

عماد داتو سعيد
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس

ملخص:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المجال الواسع للاستثمار الخاص الذي يطمح إليه مختلف رجال المال والأعمال في مختلف الاقتصاديات.

هذا النوع من المؤسسات يصبح إذن المحرك الأساسي للتنمية والنمو الاقتصادي.ومن هذا المنطلق سوف نتناول بالخصوص إشكالية تطور المؤسسة الجزائرية وضرورة اندماجها في برنامج التنمية الوطني.

النتائج المحصل عليها من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية المناسبة قدمت بحثا يشير بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعرف عوائق حقيقية التي تتطلب تغيير جذري للإستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

Résumé:

La **PME** est le champ élargi de l'investissement privé auquel aspire les différents opérateurs dans les diverses économies. Ce type d'entreprise devient ainsi le moteur essentiel de développement et de la croissance économique C'est dans ce sens que nous allons aborder la problématique du développement de l'entreprise algérienne. les résultas au travers de l'élaboration d'indicateurs économiques appropriés que la recherche a présenté, révèlent que la **PME** connaît des contraintes certaines nécessitant un modelage de toute la stratégie économique nationale.

مقدمـــة:

إن التطوّرات الرّاهنة في الاقتصاد العالمي تشير إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، لمسنا فيها تطوّر المؤسسات الاقتصادية وهذا بفضل التوسّع في التدفقات البشرية التجارية والمالية الدولية، وكذا التقدم الغير عادي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات «**NTIC**» مما عزّز من دور تلك المؤسسات باعتبارها محور تقدّم ورخاء الدول. وإنّ المتتبّع لتركيبة هذه المؤسسات نجد أن غالبيتها هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة (**PME**)، ولعلّ هذا ليس غريبا مادامت هذه المؤسسات تتوّفر على ميزات جدّ هامة في إمكانية استمرارها وتطوّرها .

إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيّفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع تحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية.

إنّ الدّور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل الكثير من الدول تأخذ بها وتجعلها من أولويات برامجها وإستراتيجياتها التنموية لا سيما منها دول شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا، وعلى غرارها كرّست الجزائر هذا الاتجاه في ظلّ تحولاتها الكبرى نحو اقتصاد السوق. غير أنّه لا زال هذا القطاع هشّا ومعرّضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته، ممّا يقلّل من فعّاليته والدور التنموي المنوط به في ضوء خصوصيات الاقتصاد الجزائري .

وإن التعمّق والتدقيق بالنظر والبحث في الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية بصفة عامة وتواجه المجتمع الجزائري في الريف والحضر بصفة خاصة في هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتي تستهدف فيها الجزائر الوصول إلى تحقيق صورة أفضل لمجتمع جديد متناميا ومتطورا من خلال التأكيد على سياسة التحرّر الاقتصادي والاجتماعي والذي يمكن أن يؤدي إلى التوجّه للعمل السليم نحو سياسة إصلاح مساير الإقتصاد والقوى فإن كل التوجهات الجديدة أصبح من شأنها أن تعمل مع عوامل أخرى على توجيه النظر وبواقعية وباهتمام بالغ مكانة السلبيات الخطيرة التي تواجه الإقتصاد الجزائري، وحتى وقت قريب مرّت البلاد بظروف اقتصادية واجتماعية تمثلت في تفاقم مشكلة البطالة وإنخفاظ مستوى معيشة الأفراد وتدهور ميزان المدفوعات، والتي ترتب عليها زيادة الإختلالات الهيكلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وهي إختلالات مترابطة ومتشابكة أدت إلى تباطؤ النّمو على مستوى قطاعات الإقتصاد.

فقد ترتّب على تفاقم هذه المشكلة تراكم مخزون الطاقة البشرية مع اعتبار أنّ تفاقم العمالة ليس خطر على المؤسسة حيث أعتبر من طرف بعض الخبراء لصندوق النقد الدولي"**FMI**" أنّه راجع لتراكم الطاقة البشرية داخل المؤسسة، لذلك فإن حسن توظيف هذه الطاقات البشرية الإضافية يعد أمرا بالغ الأهمية وهذا لا يتوفر إلاّ بمزيد من الاستثمار في ميادين خصبة و الاهتمام بالإنتاجية.

ففي هذا الإطار تقدمت هده المداخلة كمحاولة لتسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في شكل دراسة تطبيقية متعلقة بفروع نشاط هدا القطاع.

2- أدبيات الدراسة:

إن مسألة نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مسألة أساسية لضمان الاستمرارية والبقاء ودلك باعتبار هدا النوع من المؤسسات المحرك الأساسي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، كذلك النمو السريع يمكن أن يغير مجرى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

فيمكننا قراءة تطور الأعمال حول نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاثة مراحل ودلك بداية من أواخر 1940 حيث نجد الأبحاث حول هده المؤسسات تعالج هدا التساؤل وتحاول فهم كيف أن النمو قرار لا يتخذ من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Kaplan (1948)، Penrose (1959). ثم بعد دلك من أواخر 1950 إلى غاية نهاية سنوات 1970 نجد بعض الباحثين يحاولون التعرف على الخصائص التي تنفرد بها هده المؤسسات في مسارها عندما تستهل في النمو Moore (1959)،Sternmetz (1969)، Greiner (1972)، Parks (1977)، Tyebjee ، Bruno و McIntyre (1983). أما مند أواخر 1970 اهتمت البحوث بالأخص حول تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على استراتيجيات التنويع Watts، Cope و Hulme (1998)، Quian (2002)، Lu و Beamish (2004)، Lichtenthaler (2005)، Rosa ،Iacobuca (2005).

وفيما يلي سوف نقوم بسرد أهم ما شهدته هذه المراحل:

نجد Kaplan (1948)، في كتابه: "Small Business : Its Place and Problems" يعكس خصوصيات وافتراض غير الربحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويذكر بأن الأرباح القليلة في هده المؤسسات لا تعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست فعالة. فحسب الباحث، مالك المؤسسات الصغيرة يستطيع اتخاذ قرار الحفاظ على الحجم الصغير لمؤسسته لأنه يسمح له الحصول على مزيد من المراقبة في جميع النشاطات والعمليات التي تقوم بها المنظمة.

Edith Penrose (1959) قامت بدراسة نمو المؤسسات من خلال فحص سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى حسب الباحثة فمعظم المؤسسات لا تزال صغيرة فهي بالتالي تدعم ما جاءت به أعمال Kaplan (1948) بأنه يوجد بعض من مالكي المؤسسات الدين لا يريدون ترك مؤسساتهم تتطور وتنمو، وذلك بغرض عدم فقدان السيطرة في المراقبة أو لأنهم ليس لديهم طموحات (على الرغم من أنهم يظهروا مهارات إدارية عالية).

فعلى حسب Penrose (1959)، يجب على المؤسسات الصغيرة أن تواجه المؤسسات الكبيرة في الأسواق التي تهم هده الأخيرة، وبإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختيار الاتجاه الذي تريده لنموها، وذلك لغرض أن تصبح الأفضل في المجال، Penrose (1959) تدعم فكرة بأن تطور هده المؤسسات مرتبط بثلاثة عوامل هي:

- سلطة مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- خصائص المنظمة (مثل التخطيط والتعاون بين مختلف القطاعات).
- الشروط التي يفرضها السوق.

إن نسق ونهج نمو وتطور المؤسسات تغير مند أواخر 1950 بحيث نجد أعمال Moore (1959) الذي اقترح نموذجا يفسر فيه نمو المؤسسات الصغيرة ، فعلى حسب أبحاثه نجد أن المؤسسة تبدأ أطوارها في النمو بمرحلة أين تكون قوية الارتباط بأفكار ونوايا مالكيها ، ثم عقلانية إستراتيجية المؤسسة بحيث انفرد متخصصون في هدا المجال وأصبحت عملية التسيير أكثر مهنية وأقل صلة بمالكي المؤسسات.

و في المرحلة الثالثة والأخيرة، تطورت المؤسسة وأصبحت منظمة وذات بيروقراطية، فبدأت تظهر تخصصات في مجالات متعددة نجد من بينها التسويق والإنتاج.. واتجهت نحو نماذج عقلانية وبيروقراطية للمؤسسات الكبيرة.

بعد ذلك، قام العديد من الباحثين بالعمل حول نماذج نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد Steinmetz (1969) الذي وضع نموذجا يعتمد أساسا على اختبارات المراقبة ، و Greiner (1972) الذي اقترح تصنيفا للتطورات التي تشهدها المؤسسة خلال نموها والقائمة على فكرة أن معالجة أزمة في مرحلة من مراحل النمو هي تغيير البداية لمرحلة أخرى من التطور.

في سنة 1965 نجد أعمال Starbuck (1965) الذي يرجع له الفضل لما أشار له بأن تغيير حجم المؤسسة متعلق بالتغيرات في السلوك الإستراتيجي لها بحيث جعل إعادة النظر في الأدبيات حتى سنة 1960 معتمدا على ضرورة النمو في حجم المنظمة، وقام بمعالجة النماذج التي تفسر نمو المؤسسات ، التغيرات الهيكلية الضرورية في المؤسسات التي تكبر والعلاقة بين النمو والتكيف مع محيطها.

إن Strabuck (1965) قام بالربط بين الطابع الرسمي، المرونة والتغيرات في السلوك والتفكير الإستراتيجي لغرض نمو المؤسسة.

أما مند أواخر سنوات 1970، أصبح التنويع من بين الإستراتيجيات المنصوح الاعتماد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في التطور والنمو Tyebjee، McIntyre و Runo(1983)، Quian (2002)، Watts ، Cope وHulme (1998)، Lichtenthaler (2005)، Iacobucciet و Rosa (2005).

ومع دلك الباحثون المهتمون بالتنويع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدرون بأن اعتماد هده الإستراتيجية تعتبر عملية شاقة Parks (1977)، Tyebjee ، Bruno و McIntyre (1983)، Lynn و Reinsch .jr (1990)، Watts ، Cope و Hulme (1998)، Quian (2002)، Iacobucciet و Rosa (2005)، فعلى حسب Parks (1977) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون من خلال تجاوز العوائق الإحدى عشر (11) أين يأخذ التنويع المرتبة الثامنة.

كذلك نجد أعمال أخرى قدمت ولا تزال تعتمد عليها الدراسات الحديثة في ظل محيط جديد وما يميزه من معطيات جديدة فرضتها مفاهيم جديدة أهمها العولمة، ومظاهرها أين تأخذ عملية التشخيص الداخلي للمؤسسة

وعملية التشخيص الخارجي للمحيط نماذج مهمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة M .E Porter (1980)، Learned E.P، Christensen C.R ، Andrews K.R و Guth W.D (1969).

3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

اعتمدت الدراسة الإحصائية على معطيات الفترة إبتداءا من سنة 2001 وذلك لصدور القانون التوجيهي وقانون الاستثمار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر هذه السنة كأساس لملاحظة التطور.

3-1/ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية المؤسسة:

لملاحظة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام والخاص، وكذا عدد الأجراء المشتغلين في كلا القطاعين ندرج الجدول الآتي:

جدول رقم 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2007)

السنوات / نوع المؤسسة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عامـــــــــة:	788	788	788	788	874	739	666
خاصـــــــة:	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول نلاحظ أنه: بالنسبة لتطور عدد المؤسسات، فالقطاع العام لم يعرف أي تطور خلال الفترة 2001-2004 بينما القطاع الخاص عرف زيادات متتالية خلال الفترة 2001-2007 وذالك راجع لإنجاز بعض المشاريع الاستثمارية وبالتالي خلق مؤسسات جديدة مع تطبيق سياسة الخوصصة وتصفية بعض مؤسسات القطاع العام.

3-2/ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط:

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبع (07) قطاعات رئيسية، حيث تشمل حجم 75% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الفروع هي البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والمواصلات، خدمات العائدات، صناعة المنتجات، الفندقة والإطعام.

جدول رقم 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط: (2001-2007)

السنوات / فروع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البناء والأشغال العمومية	42319	57255	65799	72869	80716	90702	100250
التجارة	26424	31568	34681	37954	42183	46461	50764
النقل والمواصلات	15647	17388	18771	20294	22119	24252	26487
الخدمات	13985	15132	15927	16933	18148	19438	20829
الصناعة	11594	12354	13058	13673	14417	15270	16109
الفندقة والإطعام	11517	12410	13230	14103	15099	15630	17178
الزراعة	2119	2241	2268	2354	2947	3186	3401

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نستنتج من خلال الجدول أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا متتالي بالنسبة لقطاعات النشاط خلال الفترة الممتدة من 2001-2007، غير أنه بالرغم من هذه الزيادة في عدد المؤسسات إلا أن بعض القطاعات (الخدمات، النقل، الصناعة، الفندقة، الزراعة) لا تزال متأخرة ويرجع هذا إلى عدم اهتمام الدولة بجل الفروع.

3-3/ تطور المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط:

يمكن ملاحظة تطور قيمة المشاريع الاستثمارية وعدد الأجراء المصرّح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIحسب فروع النشاط خلال الفترة 2001-2007 وذلك من خلال الجدولين الآتيين:

جدول رقم 3: توزيع قيمة المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (2001-2007) الوحدة 10^6 دج

السنوات / فروع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البناء والأشغال العمومية	47203	44275	40553	40739	44263	95057	192203
التجارة	29798	31975	32147	33088	37514	39554	39789
النقل والمواصلات	67122	65391	574382	160589	234091	110318	154333
الخدمات	21889	15329	14978	12862	13194	69782	154327
الصناعة	121065	120347	122102	125946	167093	366882	398483
الفندقة والإطعام	4798	4987	5103	4490	4530	36491	21749
الزراعة	6347	6237	6223	5903	5973	19012	8577
المجمـــــوع	291875	282304	789265	377714	506658	718084	960884

المصدر:من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

3-4/ تطور عدد الأجراء استنادا إلى المشاريع الاستثمارية حسب فروع النشاط:

الجدول الموالي يبين تطور عدد الأجراء حسب فروع النشاط استنادا إلى المشاريع الاستثمارية

الجدول رقم 4: تطور عدد الأجراء حسب المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2001-2007)

السنوات / فروع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البناء والأشغال العمومية	16643	14978	12478	12564	14943	21636	37150
التجارة	9768	11897	12133	12956	15500	13200	14700
النقل والمواصلات	7897	7638	34198	11346	13250	36382	42230
الخدمات	12978	8798	8129	6472	7050	23224	24633
الصناعة	12853	12763	14132	18084	23458	30883	46424
الفندقة والإطعام	1063	1098	1122	1044	1059	5021	3965
الزراعة	2712	2637	2623	2465	2545	3766	2621
المجمـــــــوع	63914	59809	84815	64931	74658	130320	169102

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدولين رقم 3 و4 واستنادا إلى الجدول رقم 2 يُستخلص أن هناك تناسب طردي، يعني أن الزيادة في عدد المؤسسات مرتبط بالزيادة في قيمة المشاريع الاستثمارية التي تصرفها الدولة على كل قطاع، وبالتالي يرافقها زيادة في عدد الأجراء والعكس صحيح.

3-5/ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، بل تخلق أيضاً شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة.

الجدول رقم 5: تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2007) الوحدة: 10^6دج

السنوات / فروع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البناء والأشغال العمومية	320.5	369.93	401	458.67	505.42	610.07	617.2
التجارة	476.2	509.28	552.17	607.05	668.13	717.96	726.13
النقل والمواصلات	337.22	364.33	412.43	503.874	597.78	765.23	771.35
الخدمات	36.88	40.60	44.15	50.69	57.23	62.36	66.98
الصناعة	107.55	112.79	115.38	119.24	129.11	137.55	143.44
الفندقة والإطعام	50.01	55.36	59.35	62.64	69.62	74.85	79.32
الزراعة	412.11	417.22	510.03	578.88	579.72	639.63	641.55
المجمـــــــوع	1742.73	1872.10	2096.97	2383.72	2607.01	3007.65	3045.97

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 5 ما يلي:

- تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال فترة الدراسة من القيمة 1742.73 دج إلى 3045.97 دج بالنسبة لكل الفروع.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز أساسا على قطاع التجارة، الزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات.

4/ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من خلال ما سبق نلاحظ: زيادة عدد المؤسسات حسب مختلف القطاعات، إنجاز مشاريع استثمارية كبرى، ارتفاع حجم العمالة، تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

هذا غير كاف للحكم على نمو هذه المؤسسات لذلك يبقى دائما التساؤل مطروح حول الفعالية، المردودية والإنتاجية.

4-1 معيار القيمة المضافة:

تمثل القيمة المضافة الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فهي تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرهـــا، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلـــها الإنتاجيـــة ، وذلك بالاعتماد على مجموعة من النسب هي:

1. إنتاجية العمل المتوسطة.
2. إنتاجية العمل الحديّة.
3. مردودية الاستثمار.
4. المردود الحدي للاستثمار.
5. الاستثمار الفردي.
6. تراكم رأس المال.

4-2- التحليل بواسطة النسب:

التحليل الآتي يبين مقارنة بين القطاعات الرئيسية التي يرتكز عليها نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الدراسة الآتية نعتمد على الفرضية التالية:

مهما أنّه يعتبر ظهور آثار الاستثمار إلاّ بعد سنين غير أنّه حسب النظرية المعمول بها التي تعتبر توازنات فورية، I=S والمردود = التكلفة، سوف نقارن سنويا هده المؤشرات. I : الاستثمار / S: الادخار

الجدول رقم 6: إنتاجية العمل المتوسطة والإنتاجية الحدية للعمل (2001-2007) /L: عدد العمال/الوحدة: VA 10^6دج.

السنوات	2001	الفارق	2002	الفارق	2003	الفارق	2004	الفارق	2005	الفارق	2006	الفارق	2007	الفارق	التراكم الحدي
الإنتاجية / فروع النشاط	VA/L	ΔVA/ΔL	VA/L	ΔVA/ΔL	VA/L	ΔVA/ΔL	VA/L	ΔVA/ΔL	VA/L	ΔVA/ΔL	VA/L	ΔVA/ΔL	VA/L	ΔVA/ΔL	V2007-V2001 / L2007- L2001
البناء والأشغال العمومية	0.019		0.03	-0.05	0.032	-0.002	0.04	0.67	0.033	0.02	0.028	0.02	0.02	0.00	0.05
التجارة	0.05		0.043	0.02	0.05	0.02	0.05	0.07	0.043	0.024	0.054	-0.02	0.05	0.005	0.05
النقل والمواصلات	0.04		0.05	-0.1	0.012	0.002	0.044	-0.004	0.05	0.05	0.021	0.007	0.02	0.001	0.01
الخدمات	0.003		0.005	-0.001	0.005	-0.005	0.008	-0.004	0.008	0.011	0.002	0.00	0.003	0.003	0.002
الصناعة	0.009		0.009	-0.062	0.008	0.002	0.007	0.001	0.005	0.002	0.004	0.00	0.003	0.00	0.001
الفندقة والإطعام	0.05		0.05	0.15	0.05	0.17	0.06	-0.04	0.065	0.465	0.014	0.00	0.02	-0.004	0.01
الزراعة	0.160		-0.07	0.200	-6.620	0.240	-.044	-0.44	0.227	0.011	0.169	0.05	0.25	-0.002	-2.52
المجموع ΣVA/ΣL	0.027		0.031	-0.038	0.024	0.008	0.036	-0.014	0.035	0.022	0.023	0.01	0.02	0.001	0.01

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدولين 4 و 5

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ ما يلي:

- في سنة 2002 و2004 استخدام عامل إضافي ساهم في هبوط القيمة المضافة بمقدار 0.038 و 0.014 دج على التوالي.
- أما فيما يخص التراكم الحدي، فتوظيف عامل إضافي خلال الفترة 2001-2007 ساهم في ارتفاع القيمة المضافة بـــ: 0.01 دج بالنسبة لكل القطاعات.
- قطاع الزراعة شهد انخفاض في مساهمة العامل الإضافي خلال الفترة 2001-2007 ب 2.52 دج.
- سنة 2005، استخدام عامل إضافي أدى إلى ارتفاع القيمة المضافة بالنسبة لكل فروع النشاط ولكن بقيم مختلفة.
- بالنسبة لكل القطاعات، مساهمة العامل في القيمة المضافة غالبا ما ترتفع ثم تنخفض وأحيانا تبقى ثابتة وهي تختلف من قطاع إلى آخر.

الجدول رقم 7: مردودية الاستثمار والمردود الحدي للاستثمار (2007-2001) I :مليون دج الوحدة: VA 10^6 دج

السنوات	2001	2002	الفارق	2003	الفارق	2004	الفارق	2005	الفارق	2006	الفارق	2007	الفارق	التراكم الحدي
الإنتاجية / فروع النشاط	VA/I	VA/I	ΔVA/ΔI	VA/I	ΔVA/ΔI	VA/I	ΔVA/ΔI	VA/I	ΔVA/ΔI	VA/I	ΔVA/ΔI	VA/I	ΔVA/ΔI	V2007-V2001 / I2007- I2001
البناء والأشغال العمومية	0.007	0.008	-0.026	0.01	-0.001	0.01	0.31	0.01	0.013	0.01	0.002	0.003	0.00	-002
التجارة	0.016	0.016	-0.015	0.017	0.25	0.02	0.06	0.02	0.014	0.02	0.03	0.02	0.04	0.03
النقل والمواصلات	0.005	0.005	-0.015	0.0007	0.00	0.003	0.0002	0.002	0.001	0.01	-0.001	0.004	0.00	0.005
الخدمات	0.002	0.003	-0.001	0.003	0.01	0.004	0.003	0.004	0.02	0.001	0.00	0.00	0.00	0.00
الصناعة	0.001	0.001	-0.008	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الفندقة والإطعام	0.010	0.011	-0.030	0.011	0.034	0.014	0.005	0.02	0.2	0.002	0.00	0.00	-0.003	0.001
الزراعة	0.065	0.066	-0.04	-0.08	-6.62	0.09	-0.21	0.1	0.01	0.03	0.01	0.01	-0.002	0.1
المجموع ΣVA/ΣI	0.005	0.006	-0.01	0.003	0.0004	0.006	-0.001	0.005	0.002	0.004	0.002	0.003	0.002	0.002

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدولين 3 و 5.

من خلال الجدول رقم 7 نستنتج أن الدينار المستثمر لم يعوض نفسه في جل القطاعات خلال كل السنوات وأيضا خلال الفترة 2001-2007 ولكن بالرغم من دلك نلاحظ:

- أن الدينار المستثمر يساهم في القيمة المضافة بقيم موجبة تختلف من سنة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، حيث وصلت أعلى قيمة له في سنة 2005 ب 0.1 دج بالنسبة لقطاع الزراعة.
- الدينار الإضافي المستثمر خلال الفترة 2001-2002 يساهم في هبوط القيمة المضافة بالنسبة لجل القطاعات.
- قطاع الزراعة عرف تدهور في المساهمة في القيمة المضافة وصلت إلى غاية 6.62 دج في سنة 2003.

أما فيما يخص الفترة 2001-2007 فنلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية عرف خسارة، تدهور في المساهمة قدرت ب 0.02 دج.

الجدول رقم 8: تطور الاستثمار الفردي (2007-2001) الوحدة: **10** ^{6}**دج**

السنوات	2001	2002	الفارق	2003	الفارق	2004	الفارق	2005	الفارق	2006	الفارق	2007	الفارق
الاستثمار الفردي / فروع النشاط	I/L	I/L	ΔI/ΔL	I/L	ΔI/ΔL	I/L	ΔI/ΔL	I/L	ΔI/ΔL	I/L	ΔI/ΔL	I/L	ΔI/ΔL
البناء والأشغال العمومية	2.84	2.96	1.76	3.25	1.49	3.24	2.16	2.96	1.48	4.4	7.59	5.17	6.26
التجارة	3.05	2.69	1.02	2.65	0.73	2.55	1.14	2.42	1.74	3	-0.89	2.70	0.16
النقل والمواصلات	8.5	8.56	6.68	16.8	19.16	14.15	18.11	23.2	38.6	3.03	-4.7	3.65	7.49
الخدمات	1.69	1.74	1.57	1.84	0.52	1.99	1.28	1.87	0.57	3	3.5	6.26	60
الصناعة	9.42	9.43	7.98	8.64	1.28	6.96	0.97	7.12	7.66	11.88	26.9	8.58	2.03
الفندقة والإطعام	4.51	4.54	5.4	4.55	4.83	4.3	7.86	4.27	2.66	7.21	8.07	5.48	14
الزراعة	2.34	2.36	1.47	2.37	1	2.39	2.02	1.59	0.88	5.04	10.6	3.27	9.11
ΣI/ΣL ، ΣΔI/ΣΔL	4.66	4.82	2.35	9.38	20.27	5.9	20.72	6.78	13.26	5.51	3.8	5.68	6.26

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجدولين 3 و4.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن متوسط نصيب العامل من الاستثمار وتوزيع الاستثمار الإضافي على كل عامل إضافي يختلف من قطاع إلى آخر ومن سنة إلى أخرى.

- نصيب العامل من الاستثمار يرتفع في قطاع النقل والمواصلات بقيمة قصوى بلغت 23.2 دج سنة 2005.
- نصيب العامل من الاستثمار ينخفض في قطاع الزراعة بقيمة بلغت 1.59 دج سنة 2005.
- نصيب العامل الإضافي من الاستثمار الإضافي يرتفع أيضا في قطاع الخدمات بقيمة بلغت 60 دج سنة 2007، يليه قطاع النقل والمواصلات بقيمة بلغت 38.6 دج سنة 2005.
- نصيب العامل الإضافي من الاستثمار الإضافي ينخفض أيضا في قطاع النقل والمواصلات بقيمة بلغت -4.7 دج سنة 2006، يليه قطاع التجارة بقيمة بلغت 0.16 سنة 2007.

الجدول رقم 9:المقارنة السنوية بين الاستثمار الفردي و المردود الفردي (2001-2007) الوحدة: 10^6دج

السنوات	2002		2003		2004		2005		2006		2007	
النسب / فروع النشاط	$\frac{\Delta I}{\Delta L}$	$\frac{\Delta VA}{\Delta L}$	$\frac{\Delta I}{\Delta L}$	$\frac{\Delta VA}{\Delta L}$	$\frac{\Delta I}{\Delta L}$	$\frac{\Delta VA}{\Delta L}$	$\frac{\Delta I}{\Delta L}$	$\frac{\Delta VA}{\Delta L}$	$\frac{\Delta I}{\Delta L}$	$\frac{\Delta VA}{\Delta L}$	$\frac{\Delta I}{\Delta L}$	$\frac{\Delta VA}{\Delta L}$
البناء والأشغال العمومية	1.76	-0.05	1.49	-0.002	2.16	0.67	1.48	0.02	7.59	0.02	6.26	0.001
التجارة	1.02	0.02	0.73	0.18	1.14	0.07	1.74	0.024	-0.89	-0.02	0.16	0.005
النقل والمواصلات	6.68	-0.1	19.16	0.002	18.11	-0.004	38.6	0.075	-4.7	0.007	7.49	0.001
الخدمات	1.57	-0.001	0.52	-0.005	1.28	-0.004	0.57	0.011	3.5	0.001	60	0.003
الصناعة	7.98	-0.062	1.28	0.002	0.97	0.001	7.66	0.002	26.9	0.001	2.03	0.001
الفندقة والإطعام	5.4	0.15	4.83	0.17	7.86	-0.04	2.66	0.465	8.07	0.001	14	-0.004
الزراعة	1.47	-0.07	1	-6.62	2.02	-0.44	0.88	0.011	10.6	0.05	9.11	-0.002
$\frac{\Sigma I}{\Sigma L}$ ، $\frac{\Sigma \Delta I}{\Sigma \Delta L}$	2.35	0.03	20.27	0.001	20.72	-0.014	13.26	0.022	3.8	0.01	6.26	0.001

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجدول رقم :3، 4، 5

كما هو معلوم كلما ارتفع الاستثمار الفردي كلما ارتفع المردود الفردي.

فمن خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- لا يوجد تناسب طردي بين الاستثمار الفردي و المردود الفردي.
- الاستثمار الفردي والمردود الفردي يختلف من سنة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر.
- الاستثمار الإضافي الموزع على كل عامل إضافي بلغ أقصاه سنة 2004 بقيمة 20.72 دج، في حين المردود الفردي بلغ أقصاه في سنة 2002 بقيمة قدرت ب 0.03 دج بالنسبة لكل القطاعات.
- قطاع البناء والأشغال العمومية: في سنة 2006 الاستثمار الفردي بلغ أعلى قيمة له بـــ 7.59 دج في حين المردود الفردي بلغ أعلى قيمة له في سنة 2004 بـــ 0.67 دج.
- قطاع التجارة: في سنة 2005 الاستثمار الفردي بلغ أعلى قيمة له قدرت بـــ 1.74 دج في حين المردود الفردي بلغ أعلى قيمة له في سنة 2002 بـــ0.18 دج.

- قطاع النقل والمواصلات: في سنة 2005 الاستثمار الفردي بلغ أعلى قيمة له قدرت بـــ 38.6 دج في حين المردود الفردي بلغ أعلى قيمة له في سنة 2005 بـــ0.075 دج.
- قطاع الخدمات: : في سنة 2007 الاستثمار الفردي بلغ أعلى قيمة له قدرت بـــ 60 دج في حين المردود الفردي بلغ أعلى قيمة له في سنة 2005 بـــ0.011 دج.
- قطاع الصناعة: في سنة 2006 الاستثمار الفردي بلغ أعلى قيمة له قدرت بـــ 26.9 دج في حين المردود الفردي بلغ أعلى قيمة له في سنة 2003 بـــ0.002 دج.
- قطاع الفندقة والإطعام: في سنة 2007 الاستثمار الفردي بلغ أعلى قيمة له قدرت بـــ 14 دج في حين المردود الفردي بلغ أعلى قيمة له في سنة 2005 بـــ0.465 دج.
- قطاع الزراعة: في سنة 2006 الاستثمار الفردي بلغ أعلى قيمة له قدرت بـــ 10.6 دج في حين المردود الفردي بلغ أعلى قيمة له في سنة 2006 بـــ0.05 دج.

من خلال هده النتائج نستنتج أنه بالرغم من زيادة العامل من قدرات تقنية وتكنولوجية إلا أن المردود لا يزال ضعيف بحيث استثمار إضافي واحد لا يعوض نفسه في كل القطاعات.

الجدول رقم 10: مقارنة تراكم رأس المال للعامل مع المردود (2002-2007) الوحدة: 10^6دج

السنوات	2002		2003		2004		2005		2006		2007	
النسب / فروع النشاط	$\frac{K}{L}$	$\frac{VA}{L}$	$\frac{K}{L}$	$\frac{VA}{L}$	$\frac{K}{L}$	$\frac{VA}{L}$	$\frac{K}{L}$	$\frac{VA}{L}$	$\frac{K}{L}$	$\frac{VA}{L}$	$\frac{K}{L}$	$\frac{VA}{L}$
البناء والأشغال العمومية	6.10	0.03	10.58	0.032	1.37	0.04	14.52	0.033	14.42	0.028	13.57	0.02
التجارة	5.19	0.043	7.74	0.05	9.80	0.05	10.61	0.043	15.46	0.054	16.58	0.05
النقل والمواصلات	17.34	0.05	20.67	0.012	76.45	0.044	83.13	0.05	33.31	0.021	32.35	0.02
الخدمات	4.23	0.005	6.42	0.005	10.05	0.008	11.10	0.008	3	0.002	9.44	0.003
الصناعة	18.9	0.009	25.72	0.008	2.71	0.007	27.98	0.005	33.13	0.004	30.62	0.003
الفندقة والإطعام	8.91	0.05	13.27	0.05	18.56	0.06	22.57	0.065	12.03	0.014	20.7	0.02
الزراعة	4.77	-0.07	7.17	-6.620	10.02	0.044-	12.05	0.227	13.19	0.169	22.23	0.25
$\frac{\Sigma I}{\Sigma L}$ ، $\frac{\Sigma \Delta I}{\Sigma \Delta L}$	9.6	0.031	16.08	0.024	26.81	0.036	30.11	0.035	22.76	0.023	23.22	0.02

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على الجدول رقم :3، 4، 5

إن رأس المال والعمل هما العاملان التي تعتمد عليهما دالة الإنتاج كوب دوقلاس Cobb-Douglas

$Y=f(K,L)$

$Y/L= f(K/L,L/L)$

$Y/L= f(K/L, 1)$

$VA/L = f\ (K/L, 1)$.....*

من خلال العلاقة * نلاحظ أنه كلما اقتربت K/L من VA/L كلما كانت وضعية المؤسسة جيدة والعكس صحيح. وكما هو معلوم كلما ارتفع رأس المال كلما ارتفع المردود.

من خلال الجدول رقم 10 نستنتج أن ارتفاع رأس المال لا يوافقه ارتفاع في إنتاجية العمل بالنسبة لكل القطاعات.

وللتوضيح أكثر نسقط الشرح على أحد القطاعات:

مثلا نلاحظ من خلال نتائج قطاع النقل والمواصلات:

في سنة: 2002: K/L = 17.34 دج ⟵ VA/L=0.05 دج

2003: K/L = 20.67دج ⟵ VA/L=0.012 دج

2004: K/L = 76.45دج ⟵ VA/L=0.044 دج

2005: K/L = 83.13 دج ⟵ VA/L=0.05 دج

كذلك نلاحظ بأن قطاع الزراعة خلال الفترة 2002-2004 عرف تدهور في المساهمة بقيم (-0.07)، (-6.62)، (-0.4) ، إذن من خلال هدا نستنتج أنه : بالرغم من زيادة العامل من قدرات تقنية وتكنولوجية متراكمة خلال كل سنة إلا أن الإنتاجية لم تتحسن والمردود بالتالي لا يزال ضعيفا.

خلاصـــة:

إن التحولات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية تستدعي ضرورة تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للتغيرات الاقتصادية وتعظيم الإيجابيات التي تضمن توازن المصالح الاقتصادية في ظل الآليات الجديدة التي تفرضها هده التغيرات واختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد كقفزة نوعية تحسب للاقتصاد الجزائري، نظرا لكل ما حققته هده الأخيرة من انجازات في كل من أمريكا، ألمانيا ، فرنسا ، جنوب شرق آسيا...الخ. إدن في إطار تكييف الإقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان دوامها مرتبطة بمهمة الدولة، التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرة الخاصّة، ولعب الدور المسهّل في إنشاء وتكاثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل.

فمن خلال دراستنا للمعطيات الإحصائية المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القائمة على النسب والمعتمدة أساسا على إنتاجية العمل ومردودية الاستثمار، هذه النسب التي تبقى أداة أساسية للتحليل الاقتصادي، نستنتج أنّ جلّ الفروع لم تعرف نمو و تطور مستمر، هدا ما يشير ويثبت أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عالقة في أزمة تتخللها عدة عوائق حقيقية، لدا يبقى على عاتق الدولة الإسراع في تنفيذ ومتابعة الإجراءات التي حددها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتضمن استمراريتها.

المراجع المعتمدة:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

3- الديوان الوطني للإحصائيات ONS

4- Bernard collasse, la rentabilité de l'entreprise (analyse, prévision et contrôle), DUNOD entreprise, 1982, 3e édition.

5-Greiner, Larry (1972) Evolution and Revolutions as Organizations Grow. Harvard Business Review 50 (July-Aug) pp: 37-46

6- Iacobucci, Donato et Rosa, P. (2005) Growth, Diversification, and Business Group Formation in Entrepreneurial Firms. Small Business Economics 25 (1) pp: 65-82

7- Kaplan, A. D. H. (1948) Small Business: its place and problems - New York: McGraw- Hill

8- Learnd E.P, Christensen C.R, Andrews K.R, Guth W.D.(1969), Business Policy: Texts and cases, R. Irwin Publishing

9- Lichtenthaler, Eckhard (2005) Corporate diversification: identifying new businesses systematically in the diversified firm. Technovation (7 - July) pp: 697-709

10- Lu, Jane W. et Beamish, P. W. (2004) International Diversification and Firm Performance: The S-Curve Hypothesis. Academy of Management Journal 47 (4) pp: 598-609

11- Lynn, Monty L. et ReinschJr, N. L. (1990) Diversification Patterns Among Small Business. Journal of Small Business Management 28 (4 - Oct) pp: 60-70

12- Moore, D. L. (1959) Managerial Strategies In: Warner, W. L. and Martin, N. H. (eds) Industrial Management - New York: Haper

13- Parks, George M. (1977) How to Climb a Growth Curve, Eleven Hurdles for the Entrepreneur-manager (parts I et II). Journal of Small Business Management 15 (1 et 2) pp: 25-29, pp. 41-45

14- Penrose, Edith (1959) The Theory of the Growth of the Firm - Oxford: Basil Blakwell

15- Pierre conso et Farouk HEMICI, gestion financière de l'entreprise, DUNOD, Paris 2002, 10e edition.

16- Porter, Michael (1980) Competitive Strategy, New York: Free Press

17- Qian, Gongming (2002) Multinationality, product diversification, and profitability of emerging US small-and medium-sized enterprises. Journal of Business Venturing 17 (6- Oct)

18- RLAVAUD, comment mener une analyse financière, DUNOD entreprise, 1974, 2em édition .

19- Starbuck, William (1965) Organizational Growth and Development In: March, James (Ed) Handbook of Organization - Chicago, Rand Nyle

20- Steinmetz, Lawrence 1969) Critical Stages of Small Business Growth Business Horizons (February) pp: 29-36

21- Tyebjee, Tysoon T.: Bruno, A. V. et Mclntyre, S. (1983) Growing Ventures can Anticipate Marketing Stages. Harvard Business Review (Jan/Feb) pp: 62-66

22- VERNIMMEN(P), finance de l'entreprise , analyse et gestion, Edition DALLOZ, Paris,1991, p 173.

23- Watts, Gerald: Cope, J. et Hulme, M. (1998) Ansoff s Matrix, Pain and Gain : Growth strategies and adaptive learning among small food producers. International Journal of Entrepreneurial Behaviour et Research 4 (2) pp: 101-111.